المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: سياسات بناء الوعي الوطني والتجربة الديمقراطية في العراق
اسم الكاتب: د. مهند علي الحسني
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/1983
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 03:29 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

سياسات بناء الوعي الوطني والتجربة الديمقراطية في العراق

الدكتور
مهند علي الحسني (*)

المقدمة

تمثل سياسات بناء الوعي الوطني في الدول المتحضرة جزءً من منظومة التنشئة السياسية العامة والمدخل الأساسي لبورة الوعي الجمعي المشترك لدى ابناء الشعب الواحد بمختلف اطيافه العرقية والدينية والطائفية لذاتهم الوطنية والاساس الذي ينبثق عنه جملة من القيم والاعتبارات الوطنية كالمواطنة والمشاركة السياسية والهوية الوطنية....الخ وطبقاً لذلك تتبنى سياسات بناء الوعي الوطني ثلاثة وظائف محورية الاولى التاكيد على نقاط الاتفاق والمشتركات الوطنية بين الاطيتف المختلفة لابناء الشعب العراقي كمقدمة لتكريس فكرتي التوحد (بين ابناء الشعب الواحد) والتمايز (عن ابناء الشعوب الاخرى) لبلورة طابع معين للشخصية الوطنية التي يجب ان تكون عماد الوعي الجمعي بالذات الوطنية و الثانية تعمل على صياغة وتحديث القيم والاعتبارات الوطنية وتطويرها بمرور الزمن للأرتقاء بالوعي الوطني الموحد لافراد الشعب العراقي لتأهيلهم للقيام بدورهم في عملية البناء الداخلي بمختلفه السياسية و الاقتصادية والاجتماعية وتفعيل جهودهم لتجسيد الذات الوطنية الفاعلة على مستوى الفرد والجماعة و الثالثة العمل على تعزيز الحس الوطني و الشعر بالانتماء للوطن لتشكل ساس الحصانة الوطنية للفرد و المجتمع العراقي من التاثيرات الخارجية و لتكون بدورها مدخلاً لجعل ابناء الوطن صورة مشرفة له في التاريخ وتعترف له دوره الفاعل والمؤثر في الداخل والخارج في دعم قضايا البلاد والضغط بأتجاه تحقيق مصالحة العليا من جهة اخرى.

والعراق اليوم يعيش تجربة البناء الديمقراطي الجديد احوج ما يكون بحاجة لتبني سياسات بناء الوعي الوطني الجديد ليكون الاطار الاشمل الذي يحافظ على وحدة

(*) التدريسية

الكينونة العراقية من جهة ويرتقي بها لتكون على قدر المهمة التاريخية المنتظرة و
عراق ديمقراطي جديد عبر تطوير الوعي الوطني بهذه الممارسة السياسية
كانت الديمقراطية بأبسط تعريفاتها حكم الشعب للشعب فأن الوعي في هذه الحالة
محورياً لاي شعب يطمح ان تكون له الاولوية في تقرير شؤونه السياسية و
الوعي تكون الديمقراطية بممارساتها عملية عبثية ذات طبيعة عشوائية تؤدي الى
الأرباك السياسي الذي ينعكس سلباً على امن البلد واستقراره و عليه فالوعي
الوطنية الواحدة يمثل ابسط متطلبات خوض التجربة الديمقراطية و عليه
استحقاق سياسي ملح يجب انجازه لتؤتي التجربة الديمقراطية ثمارها المرجوة.

١. سياسات بناء الوعي الوطني

تمثل سياسات بناء الوعي الوطني مجموعة من البرامج المنهجية المنظمة و
قبل السلطة الحاكمة او مؤسسات المجتمع المدني لاغراض التنشئة السياسية
بناء الوعي الوطني السليم و الفاعل لمواطني الدولة لغرض تأهيلهم سياسياً
المرتقب داخل المجتمع السياسي ، و تتضمن سياسات بناء الوعي الوطني
متداخلة و متكاملة من السياسات و هي:

١. سياسات بناء المواطنة (Citizenship Building Policy)

٢. سياسات بناء المشاركة (Participation Building Policy)

٣. سياسات بناء الهوية (Identity Building Policy)

حيث تهدف الأولى الى بناء و تعزيز صلة المواطن بالدولة و تأكيد انتمائه
الروابط السياسية و النفسية معها و تهدف الثانية الى بناء وصياغة الابعاد
لسلوكه السياسي ليكون قادراً على لعب دوره الفاعل في العملية السياسية
ناخباً او مرشحاًاو عضواً في اي مؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني
فتهدف الى اسباغ الهوية الوطنية على الافراد من خلال بلورة تصور مشترك
هويتهم الوطنية التي تمثل الدالة المميزة لهم عن غيرهم من مواطني الدول
فيما يلي توضيح لهذه السياسات.

سياسات بناء المواطنة

عرف المواطن في المعاجم السياسية بالشخص المتمتع بالشخصية المعنوية و الكاملة في بلد ما[١] و المواطنين هم مجموع الاشخاص المتمتعين بكامل الحقوق السياسية و القانونية في بلد ما بسبب الولادة او الأكتساب[٢] و طبقاً لهما تعرف المواطنة التي تخول فرد ما كامل الحقوق السياسية و القانونية لمناقشة كل ما له علاقة بالشأن العام بموجب الأمتيازات السياسية و القانونية التي ترتبها له[٣] ومن التأمل في هذه التعاريف ان الولادة او الأكتساب كواقعتين للحصول على الجنسية تمثل اساس المواطنة التي ترتب عليها جملة من الامتيازات السياسية و القانونية و التي يكون بموجبها السلوك السياسي مترتباً عليها ، وعليه يتجسد مجال عمل سياسات بناء المواطنة في ثلاثة حقول سياسية اولاً (تعزيز صلة الانتماء بين المواطن و الدولة سواء اكانت نتيجة الحصول على الجنسية بالولادة من ابويين وطنيين او بالأكتساب بسبب الهجرة و التوطن و و تحويل الجنسية من رابطة ذات طابع شكلي الى صلة حية و فاعلة بين المواطن و الدولة و تعزيز اندماج المواطن في المجتمع السياسي للدولة عبر زرع قيم الحرص و المسؤولية و التفاعل المجتمع و الدولة كجزء من متطلبات احياء الصلة بما يؤدي لبورة انتماء حقيقي و صلة حية بين الفرد و المجتمع و الدولة ، و تبدأ هذه العملية من الاسرة التي هي المجتمع عبر توافر الوالدين على وعي وطني سليم مروراً بالمدرسة و النادي و المؤسسات الاخرى التي ترعى عملية تنشئة الافراد ويتحقق الانتماء الصميمي عندما ينشأ الافراد المجتمع نمط موحد من الوعي الجمعي للذات الوطنية التي تشكل حجر الاساس الفردي للانتماء للذات العليا و هي الوطن. اما المساحة الثانية فتتمثل في الوعي السياسي لدى الافراد بحقوقهم و واجباتهم السياسية و القانونية داخل المجتمع وصفة المواطنة التي ترتب حقوقاً للفرد على وطنه بالأضافة للواجبات الملقاة عليه فالمواطنة لجانب ارتكازها على الوعي الموحد للذات الوطنية تقوم على

---

١. الجابري، قضايا الفكر المعاصر، مركز دراسات المستقبل العربي ، بيروت – لبنان ، ط١ ١٩٩٧ ، ص ١٢.
A.S Hornby , Dictionary of Current English , Oxford Press , 1976
New Webster Dictionary , Paradise Press I.N.C ,

توازن دقيق بين الحقوق و الواجبات في علاقة الفرد بالدولة ، فالحقوق و الامتيـ
صلة الانتماء و تعزز من عمق العلاقة بين الفرد و الدولة بوصف الاخيرة عمقاً
يوفر له ما لا يمكنه الحصول عليه في بلد اخر اما الواجبات فتمثل العامود الفقري
العضوي داخل المجتمع من خلال لعب ادوار معينة و ادائه لوظائف محددة تتلائم
تأهيله العلمي و النفسي و الاجتماعي ليمارس دوره الفاعل حيال المجتمع و الدولة
حركة البناء و التجديد و الارتقاء) و اخيراً تكسبه الحقوق و الواجبات طابعه الوطني
الذي يمثل الاساس الذي ترتكز عليه هويته الوطنية التي تمثل اساس تمايزه عـن
الدول الاخرى. اما المساحة الثالثة لعمل سياسات بناء المواطنة فيتمثل في (بلـورة
السياسي للافراد لتأهيلهم سياسياً لاداء دورهم المؤثر في المشاركة السياسية عبـر
السياسية المختلفة من انتخابات و أستفتاءات و العمل في مؤسـسات المجتمـع
منظمات و جمعيات و نقابات للدفاع عن حقوقه و حقوق الافراد بمعنـى اخـر
المواطن الامتثال و المقاومة فبالأولى يضمن النظام و بالثانية يضمن الحرية)[4] و
سياسيات بناء المواطنة على تحقيق اربعة اهداف محورية في اطار عملية بناء الوعي
للفرد و هي :

١. بلورة التصور الجمعي الموحد للذات الوطنية.
٢. تحقيق الأنتماء الصميمي و الحي بين الفرد و المجتمع و الدولة.
٣. تعريف الفرد بحقوقه و امتيازاته.
٤. تأهيل الفرد للمشاركة السياسية الفاعلة.

وبتحقيق الاهداف الاربعة اعلاه تكون سياسات المواطنة قد حققت الوحـدة
كرستها من خلال صهر العناصر السكانية في وحدة اجتماعية و تنظيمها من ثم
سياسي معين و احتوائها في هيئات او مؤسسات الدولة[5] او المجتمع المدني الامر

---

[4] محمد عابد الجابري ، قضايا الفكر المعاصر ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٢ .
[5] د. صادق الاسود ، علم الاجتماع السياسي اسسه و ابعاده ، بغداد – العراق ، دار الحكمة للنشر و
١٩٩١ ، ص ١٣.

المجتمع بأنتمائته المختلفة و صهرها في ظل امة واحدة تمثل المرجع الشامل لكل سلطي او تعدد اجتماعي[٦].

سياسات بناء المشاركة

تعرف المشاركة السياسية بأي عمل تطوعي ناجح او غير ناجح منظم او غير منظم او مستمر مستخدماً اساليب شرعية بهدف التأثير في خيارات السياسة العامة و ادارة الشؤون العامة و اختيار القادة السياسيين على المستوى الوطني او المحلي[٧] و المشاركة السياسية طبقاً لهذا المفهوم قائمة في جوهرها على الثقافة السياسية بوصفها (مجموعة القيم و التوجهات السياسية الاساسية السائدة في اي مجتمع و التي تميزه عن غيره من المجتمعات و تعد نوعاً من الملائمة الاجتماعية لسلوك الافراد)[٨] و السلوك السياسي بوصفه (فعل او رد فعل او مواقف معينة ترتبط بالفرد وعلاقته بالمجتمع معبراً عنه بالاستجابة لذلك الموقف وفقاً للكيفية التي يتم بها ادراك ذلك الموقف)[٩] وعليه يمكن تعريف سياسات بناء المشاركة تلك السياسات الهادفة لصياغة الابعاد المختلفة للثقافة السياسية لتشكيل السلوك السياسي للأفراد لتعزيز قدرتهم على لعب دور سياسي فاعل في العملية السياسية داخل البلد ، بهذا المعنى فأن سياسات المشاركة موجهة اساساً لصياغة نمط معين من القيم المؤثرة على سلوك الافراد (الثقافة السياسية) و ما يتسق معها من انماط السلوك السياسي الذي يتمحور اساساً حول القيم[١٠] التي ترتبط اساساً بالثقافة السياسية للمجتمع التي ترتبط بالاطار العام للمجتمع و لها تأثير مهم في سلوك الافراد او الجماعات حيث يمثل سلوكها السياسي ما تحمله من قيم و معتقدات الثقافة السياسية[١١] ويبدأ عمل سياسات بناء المشاركة من حيث تنتهي سياسات بناء المواطنة لان مفهوم المواطن و المواطنة لا يتحدد معناه العام بسمة

اثر القيم الاجتماعية في السلوك السياسي في المجتمعات النامية و المتقدمة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين ، بغداد ٢٠٠١ ، ص ٩٩ .

اسماعيل علي ، دور المثقفين في التنمية السياسية (دراسة نظرية مع تطبيق على مصر) ، ج٢ ، الكويت ، ١٩٨٥ ، ص ٣٦٩.

الوسيان باي نقلاً عن نادية حسين سالم ، ادوار التنشئة الاجتماعية السياسية ، مجلة المستقبل العربي ،

اثر القيم الاجتماعية في السلوك السياسي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٩ .

علم السياسة ، ط١ ، دار العلم للملايين ، بيروت – لبنان ، ١٩٦٦ ، ص ٣٦٩ .

اثر القيم الاجتماعية في السلوك السياسي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥١.

الانتماء لوطن ما بل تتعداه بكونه يتمتع بحق المشاركة و المساهمة في تدبير
تسيير شؤونها[12] و تركز سياسات بناء المشاركة على بناء ثقافة سياسية تعكس
المشتركة و الموحدة لعموم مكونات المجتمع السياسي و تكريس هذه القيم في
لافراد المجتمع السياسي كمقدة لبناء نمط جديد من الوعي الوطني الذي يعلو و
القيم و المعتقدات المرتبطة بالثقافات الفرعية و الانتماءات الاجتماعية
يطمسها او يتجاوز عليها بل يرسم لها حدوداً تميزها عن القيم و المعتقدات
السياسة لعموم المجتمع السياسي ، و للقيام بهذه المهمة على النظام السياسي و
لبناء ثقافة سياسية مشاركة تعبر عن قيم التوافق و التعايش السلمي المشترك
السليمة لتنمية و تطوير السلوك السياسي الوطني للأفراد و الارتقاء بمستوى
للمشاركة السياسية الفاعلة في شؤون البلد في اطار اتفاق اجتماعي عام على
للمشاركة و اطر وقنوات التعبير الشرعي عنها للارتقاء بالسلوك السياسي
التجرد عن القيم الفرعية و الانتماءات الجهوية و دفعها بأتجاه التكيف و
الوطنية الشاملة لتغدو المشاركة السياسية لكل فئات المجتمع و ما يتصل بها
سلوك سياسيين نابعة من وعي وطني موحد يوجه هذه المشاركة بأتجاه
ارتقائه و نموه و ازدهاره.

و استناداً لما تقدم تهدف سياسات بناء المشاركة الى تحقيق الاهداف التالية:

١. صياغة ثقافة سياسية موحدة تقوم على القيم و المعتقدات المشتركة
المجتمع السياسي.
٢. ايجاد نوع من الملائمة بين السلوك السياسي لافراد المجتمع و
المشتركة للثقافة السياسية.
٣. ايجاد مشاركة سياسية حقيقة في الشؤون العامة مبنية على ثقافة
سلوك سياسي عقلاني يضع الاعتبارات و المصالح الوطنية في

[12] محمد عابد الجابري ، قضايا الفكر المعاصر ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٣ .

تكريس تقاليد محددة للمشاركة السياسية تمثل الإطار العامل الذي يسترشد به السلوك السياسي للأفراد في العملية السياسية.

سياسات بناء الهوية

تعرف الهوية في العلوم الاجتماعية (بنزعة سلوكية بين الافراد تؤدي لبلورة حالة التماثل و التطابق فيما بينهم لشعور وطني موحد يحمي و يعزز خصوصيتهم)[١٣] و تؤدي وفقاً لهذا المفهوم العديد من الوظائف على مستوى الدولة مثل تحديد مكانتها بالنسبة لباقي دول العالم من ثم تعريف الاعداء و الاصدقاء فضلاً عن المصالح و الطموحات فالهوية جزءً من حركة صيرورة التاريخ الوطني لدولة ما و اخيراً تؤدي الهوية دوراً اساسياً في تعميق روابط الانتماء المشترك و العائدية لجهة ما و التي تظهر بوضوح عندما يشعر افراد المجتمع السياسي للخطر الخارجي و يشعرون بالحاجة للحماية منه[١٤] و عليه فسياسات بناء الهوية هي تلك السياسات التي تهدف لتكريس منظومة متنوعة من الافكار و المعتقدات و الرؤى حول الخصائص و السمات المشتركة بين افراد المجتمع الوطني[١٥] في المجتمع لهم ليعزز بنية الوعي الوطني لديهم ، و الاشكالية التي تواجهها سياسات بناء الهوية في هذا المقام هو كيفية التعامل مع الهويات الفرعية التي تنشأ و تنمو في ظل ضعف الوعي الوطني الموحد متفاعلاً مع الخصائص العرقية و الطائفية الامر الذي يفضي لتهميش الهوية الوطنية و هو ما تتزايد مخاطره في حالة وجود تماثل عرقي او طائفي بين الطوائف في بلد ما و الدول المجاورة له الامر الذي ينعكس سلباً على الوحدة بالمعنى و من هنا تنطلق سياسات بناء الهوية في دورها المكمل لسابقتيها بناء المواطنة و المشاركة من خلال التركيز على ثلاثة مفاصل محورية الاول تحقيق حقيقة الانتماء المشترك (من خلال توظيف مخرجات سياسات بناء المواطنة) الجغرافية السكانية التي تشكل الحاضنة الجغرافية التي تجمع تأريخياً التنوع العرقي و

---

[13] Lisbeth Aggestam , Role Conception and The Politics of Identity in Foreign Policy, Internet ,www.stockholm.un.com,P1.
[14] M.Clarke , New Perspective on Security , London Brassey , P14.
[15] Lisbeth Aggestam , Role Conception and The Politics of Identity in Foreign Policy,P3.

الطائفي في بلد ما و المكونة للنسيج الاجتماعي لذلك البلد و اعتبارهـا المرجعـ
الجديرة بالاحترام و التقدير على اية مرجعية سياسية او اجتماعية اخرى و
حقيقة المصير المشترك (من خلال توظيف مخرجات سياسات بناء المشاركة)
موضوعياً قائماً بحد ذاته من خلال الاثر السلبي الجامع الذي تمارسه التحـديات
الخارجية على السواء على كافة التشكيلات الاجتماعية العرقية و الطائفية الامر
حقيقة المصير المشترك كرابطة تظهر بوضوح في اوقات المحن تسود على
المختلفة و ثالثاً التاكيد على حقيقة التأريخ المشترك بوصفه البودقـة التـي
التجارب السابقة للمجتمع و ما تنطوي عليه من خبرات و معـانٍ و دلالات
الزمني الممتد لفترة ما يمكن ان تشكل بمدلولاتها التاريخية نقاط التقاء مشتركة
اضافية تؤدي لبلورة و تشكيل الهوية الوطنية الموحدة كحالة قائمة فـي
للشعب و مدركاته في في وعيهم الجمعي لتشكل الضمانة الاكيدة لحماية ذواتهم
مظلة البلد الواحد.

و تحقق سياسات بناء الهوية طبقاً لذلك جملة من الاهداف المهمة و هي :

١. بلورة أطار موحد من الإدراك الجمعي للذات الوطنية بين عموم
السياسي.
٢. التأكيد على المشتركات الجغرافية و المصيرية و التاريخية بـين
الاجتماعي.
٣. تذويب الهويات الفرعية في بودقة الهوية الوطنية الجامعة.
٤. التوافق على أن الهوية الوطنية الجامعة هي الإطار الذي تلتزم به
كانت مخرجات العملية الديمقراطية سواء لصالح هذا الطرف أو ذاك

و نرى ان النقطة المحورية التي يجب ان تلتلقي عندها سياسات بناء
الهوية كلا حسب مجالات عملها هي جعل الوطن ممثلاً بتلك الرقعة المكانية
الاجتماعي المتنوع بمثابة مركز الانتماء و حيز المشاركة و عنوان التميز
البديل الافضل و الانسب و الضامن للمستقبل الزاهر بالنسبة لكل أفراد المجتمع

الطائفي في بلد ما و المكونة للنسيج الاجتماعي لذلك البلد و اعتبارهـا المرجـ
الجديرة بالاحترام و التقدير على اية مرجعية سياسية او اجتماعية اخرى و
حقيقة المصير المشترك (من خلال توظيف مخرجات سياسات بناء المشاركة
موضوعياً قائماً بحد ذاته من خلال الاثر السلبي الجامع الذي تمارسه التحـ
الخارجية على السواء على كافة التشكيلات الاجتماعية العرقية و الطائفية الا
حقيقة المصير المشترك كرابطة تظهر بوضوح في اوقات المحن تسود على
المختلفة و ثالثاً التاكيد على حقيقة التأريخ المشترك بوصفه البودقـة التـي
التجارب السابقة للمجتمع و ما تنطوي عليه من خبرات و معـانٍ و دلالات
الزمني الممتد لفترة ما يمكن ان تشكل بمدلولاتها التاريخية نقاط التقاء مشتركة
اضافية تؤدي لبلورة و تشكيل الهوية الوطنية الموحدة كحالة قائمة فـي
للشعب و مدركاته في في وعيهم الجمعي لتشكل الضمانة الاكيدة لحماية
مظلة البلد الواحد.

و تحقق سياسات بناء الهوية طبقاً لذلك جملة من الاهداف المهمة و هي :

١. بلورة أطار موحد من الإدراك الجمعي للذات الوطنية بين عموم
السياسي.
٢. التأكيد على المشتركات الجغرافية و المصيرية و التاريخية بـين
الاجتماعي.
٣. تذويب الهويات الفرعية في بودقة الهوية الوطنية الجامعة.
٤. التوافق على أن الهوية الوطنية الجامعة هي الإطار الذي تلتزم به
كانت مخرجات العملية الديمقراطية سواء لصالح هذا الطرف أو ذاك

و نرى ان النقطة المحورية التي يجب ان تلتلقي عندها سياسات بناء
الهوية كلا حسب مجالات عملها هي جعل الوطن ممثلاً بتلك الرقعة
الاجتماعي المتنوع بمثابة مركز الانتماء و حيز المشاركة و عنوان
البديل الافضل و الانسب و الضامن للمستقبل الزاهر بالنسبة لكل أفراد

كالأنفصال و الأنطواء تحت لواء بلد اخر او التجزئة و التفتت الى كيانات

سياسات بناء الوعي الوطني والتجربة الديمقراطية في العراق

أن سياسات بناء الوعي الوطني ارتباطاً مفصلياً مع التجارب المختلفة لبناء الديمقراطية في العديد من دول العالم عبر التزامن المفصلي مع ظاهرة الديمقراطية وتراتبيتها الثلاثة المفترضة و هي المقدمات و التحول و الرسوخ ، وطبقاً للنتائج التي توصلنا اليها في الباب الأول من الدراسة نرى أن سياسات بناء الوعي الوطني (National Consciousness) يمكن إبراز عامل محوري يمكن أن نسميه بـ عامل محوري و مؤثر في نشأة و تطور أي تجربة ديمقراطية في العالم لما لهذا العامل من دور مؤثر في ترشيد تجربة التحول الديمقراطي و تحديد مساراتها الصحيحة و وصولاً إلى تحقيق الغايات المجتمعية المرجوة من التحول إلى النظام الديمقراطي.

ان العراق كنموذج معاصر وفريد في التحول إلى النظام الديمقراطي لا يختلف عن سياقات التجارب الأخرى في عالمنا المعاصر من حيث أهمية العلاقة المفصلية بين الوعي الوطني و تجربة التحول إلى النظام الديمقراطي لما للوعي الوطني من دور محوري في ترشيد هذه التجربة و إضفاء الطابع الوطني عليها لتصل في النهاية إلى الغايات المرجوة منها.

وتتضح اثر عملية بناء الوعي الوطني كعامل مؤثر في تجربة التحول إلى النظام الديمقراطي في العراق لجأ الباحث إلى نموذج Dankwart Rustow[١٦] ذي المراحل الثلاثة للتحول الديمقراطي و الذي أشار له عام ١٩٧٠ في مقالة له بعنوان (Transition to Democracy) بناءً على دراسة مقارنة أجراها لكلاً من تركيا و السويد كإطار معرفي لشرح علاقة التأثير المتبادل بين الوعي الوطني كمتغير جوهري

---

[١٦] يعد رستو من رواد الاتجاه الانتقالي في تفسير ظاهرة تحول المجتمعات السياسية إلى الديمقراطية ويركز هذا الاتجاه على عملية تحقيق الديمقراطية في المقام الأول وليس في اشتراطات بقائها و ديمومتها كما ذهب إليه الاتجاه السائد في علم الاجتماع السياسي الأميركي ليبست.

الطائفي في بلد ما و المكونة للنسيج الاجتماعي لذلك البلد و اعتبارهـا المرجعـ
الجديرة بالاحترام و التقدير على اية مرجعية سياسية او اجتماعية اخرى و
حقيقة المصير المشترك (من خلال توظيف مخرجات سياسات بناء المشاركة)
موضوعياً قائماً بحد ذاته من خلال الاثر السلبي الجامع الذي تمارسه التحـديات
الخارجية على السواء على كافة التشكيلات الاجتماعية العرقية و الطائفية الامر
حقيقة المصير المشترك كرابطة تظهر بوضوح في اوقات المحن تسود على
المختلفة و ثالثاً التاكيد على حقيقة التأريخ المشترك بوصفه البودقـة التـي
التجارب السابقة للمجتمع و ما تنطوي عليه من خبرات و معـانٍ و دلالات
الزمني الممتد لفترة ما يمكن ان تشكل بمدلولاتها التاريخية نقاط التقاء مشتركة
اضافية تؤدي لبلورة و تشكيل الهوية الوطنية الموحدة كحالة قائمة فـي
للشعب و مدركاته في في وعيهم الجمعي لتشكل الضمانة الاكيدة لحماية
مظلة البلد الواحد.

و تحقق سياسات بناء الهوية طبقاً لذلك جملة من الاهداف المهمة و هي :

١. بلورة أطار موحد من الإدراك الجمعي للذات الوطنية بين عموم
السياسي.
٢. التأكيد على المشتركات الجغرافية و المصيرية و التاريخية بـين
الاجتماعي.
٣. تذويب الهويات الفرعية في بودقة الهوية الوطنية الجامعة.
٤. التوافق على أن الهوية الوطنية الجامعة هي الإطار الذي تلتزم به
كانت مخرجات العملية الديمقراطية سواء لصالح هذا الطرف أو ذاك

و نرى ان النقطة المحورية التي يجب ان تلتلقي عندها سياسات بناء
الهوية كلا حسب مجالات عملها هي جعل الوطن ممثلاً بتلك الرقعة المكانية
الاجتماعي المتنوع بمثابة مركز الانتماء و حيز المشاركة و عنوان التميز
البديل الافضل و الانسب و الضامن للمستقبل الزاهر بالنسبة لكل أفراد

آخر كالأنفصال و الأنطواء تحت لواء بلد اخر او التجزئة و التفتت الى كيانات

سياسات بناء الوعي الوطني والتجربة الديمقراطية في العراق

أن لسياسات بناء الوعي الوطني ارتباطاً مفصلياً مع التجارب المختلفة لبناء الديمقراطية في العديد من دول العالم عبر التزامن المفصلي مع ظاهرة الديمقراطية مراحلها الثلاثة المفترضة و هي المقدمات و التحول و الرسوخ ، وطبقاً للنتائج التي توصلنا لها في الباب الأول من الدراسة نرى أن سياسات بناء الوعي الوطني السياسي لإبراز عامل محوري يمكن أن نسميه بـ(National Consciousness) كعامل محوري و مؤثر في نشأة و تطور أي تجربة ديمقراطية في العالم لما لهذا العامل من دور مؤثر في ترشيد تجربة التحول الديمقراطي و تحديد مساراتها الصحيحة و وصولا إلى تحقيق الغايات المجتمعية المرجوة من التحول إلى النظام الديمقراطي.

أن العراق كنموذج معاصر وفريد في التحول إلى النظام الديمقراطي لا يختلف عن العديد من التجارب الأخرى في عالمنا المعاصر من حيث أهمية العلاقة المفصلية بين بناء الوعي الوطني و تجربة التحول إلى النظام الديمقراطي لما للوعي الوطني من دور مؤثر في ترشيد هذه التجربة و إضفاء الطابع الوطني عليها لتصل في النهاية إلى الغايات المرجوة منها.

لتوضيح اثر عملية بناء الوعي الوطني كعامل مؤثر في تجربة التحول إلى النظام الديمقراطي في العراق لجأ الباحث إلى نموذج Dankwart Rustow[١٦] ذي المراحل الثلاثة للتحول الديمقراطي و الذي أشار له عام ١٩٧٠ في مقالة له بعنوان (Transition to Democracy) بناءً على دراسة مقارنة أجراها لكلاً من تركيا و السويد ، كإطار معرفي لشرح علاقة التأثير المتبادل بين الوعي الوطني كمتغير جوهري

---

١٦ يعتبر من رواد الاتجاه الانتقالي في تفسير ظاهرة تحول المجتمعات السياسية إلى الديمقراطية ويركز هذا الاتجاه على عملية تحقيق الديمقراطية في المقام الأول وليس في اشتراطات بقائها و ديمومتها كما ذهب إليه الاتجاه السائد في معظم علم الاجتماع السياسي الأميركي ليبست.

ينتج عن السياسات المنهجية لبناء الوعي الـوطني[17] و تجربـة التحـول إلـ
الديمقراطي بمراحلها الأربعة كما هو مؤشر في نموذج روستو.

ينطلق نموذج روستو لتفسير عملية الانتقال إلى النظام الـديمقراطي مـ
محوري قوامه كيفية تحقق الديمقراطية في المقام الأول ؟ و للإجابة على هـ
رأى ضرورة تبني منهج التحليل التاريخي المقارن لرسم ملامح المسار العام
كل البلدان خلال عملية الدمقرطة[18] و الذي يتكون من أربعة مراحل أساسية هي

١. **مرحلة تحقيق الوحدة الوطنية (Background Condition)**

وهي المرحلة الأولى في نموذج روستو و التي يقصد فيها بدء تـشكيل هويـ
مشتركة لدى الغالبية العظمى من المواطنين ، و هو الأمر الـذي يعتمـد
مخرجات سياسات بناء الوعي الوطني المعتمدة من قبل السلطة الحاكمة
سياسات بناء المواطنة إلى **بلورة تصور جمعي موحد للذات الوطنية العراقية**
تؤدي سياسات بناء المشاركة إلى **صياغة ثقافة سياسية موحدة تقـوم**
المعتقدات المشتركة لعموم مكونات المجتمع العراقي و أخيراً تؤدي
إلى **بلورة أطار موحد من الإدراك الجمعي للذات الوطنية العراقية بين**
المجتمع السياسي وبتفاعل المخرجات الثلاثة أعلاه سـيتم تـشكيل الهويـ
المشتركة لعموم العراقيين كمتطلب محوري لبدء الشروع في عملية التحول
الديمقراطي.

٢. **مرحلة الحراك السياسي – الاجتماعي (Preparatory Phase)**

و هي المرحلة التي تتميز بوجود حراك سياسي طويل و غيـر حاسـمة
المكونات الاجتماعية – السياسية المختلفة و الذي قد يأخـذ أشـكالاً
الصراع فيما بينها في خضم الحراك السياسي الأشـمل للتهيـؤ للانتقـال
الديمقراطي ، و هنا تؤدي سياسات بناء الوعي الوطني دور مهـم فـي

---

17 المقصود بهذه السياسات سياسات بناء المواطنة و المشاركة و الهوية التي سبق الإشارة لها
الدراسة.

18 وليد العليمي ، الديمقراطية و الإصلاح السياسي ، ندوة الديمقراطية و الإصلاح السياسي في
عربية ، جامعة القاهرة – كلية الاقتصاد و العلوم السياسية ، ص٣ .

الحراك السياسي و السيطرة عليها من خلال مخرجات سياسة بناء المواطنة في **تحقيق** التضامن الصميمي **و الحي بين الفرد العراقي و المجتمع و الدولة** ومخرجات سياسات المشاركة في **أيجاد نوع من الملائمة بين السلوك السياسي لأفراد المجتمع و** الثقافة السياسية **التي تعكس القيم و المعتقدات المشتركة للشعب العراقي** و مخرجات سياسات بناء الهوية في **التأكيد على المشتركات الجغرافية و المصيرية و التاريخية بين** مكونات **النسيج الاجتماعي** العراقي ، وتمثل هذه المخرجات بمجملها صمام الأمان للمجتمع العراقي في حراكه السياسي نحو النظام الديمقراطي فهذه المخرجات من شأنها ضمان الحد الأدنى من درجات التلاحم الوطني لضبط عملية الحراك و الحيلولة دون خروجها عن السيطرة.

مرحلة التحول و الانتقال (Decision Phase)

المرحلة الثالثة و التي تعكس لحظة تاريخية تقرر فيها أطراف عملية الحراك السياسي الوصول غير المحسوم التوصل إلى تسويات وسط و تبني قواعد ديمقراطية تمنح الجميع المشاركة في المجتمع السياسي ، وفي هذه اللحظة التاريخية تؤدي سياسات بناء الوعي دوراً حاسماً من خلال محرجات سياسات بناء المواطنة في **تعريف الفرد العراقي** لمحدد استحقاقاته و دور مخرجات سياسات بناء المشاركة في **بلورة مشاركة سياسية** لمضامين **الشؤون العامة مبنية على ثقافة سياسية مشاركة و سلوك سياسي عقلاني يضع** المصالح **الوطنية العراقية في المقام الأسمى** و مخرجات سياسة بناء الهوية في **الأولويات الفرعية في بودقة الهوية الوطنية العراقية الجامعة** ، و تؤدي هذه المرحلة مجتمعة إلى توفير الظروف الموضوعية التي تمكن المجتمع العراقي من الانتقال الديمقراطي الذي يضمن لهم المساواة في المشاركة في الحياة السياسية على أساس المواطنة الوطن الواحد.

مرحلة التعود و الرسوخ (Habituation Phase)

المرحلة الأخيرة و التي تتعود فيها الأطراف المختلفة على قواعد النظام الديمقراطي و تتعمق بداخل إيمان و قناعة الأجيال اللاحقة بها، وفي تتأسس متكسبات هذه المرحلة على

المخرجات التي تفرزها سياسات بناء الوعي الوطني حيث تؤدي سياسات بناء
استكمال عملية تأهيل الفرد العراقي للمشاركة السياسية الفاعلة في العملية
تؤدي سياسات بناء المشاركة إلى **تكريس تقاليد محددة للمشاركة السياسية**
العامل الذي يسترشد به السلوك السياسي لكافة العراقيين في العملية السياسية
تؤدي سياسات بناء الهوية إلى **التوافق على أن الهوية الوطنية العراقية الجامعة**
الذي تلتزم به كل الأطراف أيّ كانت مخرجات العملية الديمقراطية سواء لصالح
أو ذاك و تساهم هذه المخرجات مجتمعةً في تكريس البناء الديمقراطي و ترسيخ
ليكون المجتمع العراقي في هذه المرحلة قد انتقل وبشكل نهائي إلى النظام
أساسي ينظم الحياة السياسية في هذا البلد بعد عقود من التسلط و الطغيان.

وعلى هذا الأساس يمثل الوعي الموحد بالذات الوطنية الموحدة معبراً
الوطني (National Consciousness) يمثل الشرط المسبق الذي لا غنى
بالمجتمع من ربقة التسلط و الاستغلال إلى التحرر والديمقراطية والمجتمع
الانتقال هذه يجب أن يتوافر على الحد الأدنى من الإدراك الموحد للذات
مكوناته من العمل سوية تحت سقف موحد من المصالح و الأهداف المشتركة
للتعايش السلمي فيما بينهم في ظل نظام ديمقراطي منفتح يلبي تطلعاتهم ولكي
مثل هذا الوعي الموحد سبباً في تشتيت جهودهم وتقاطعها بما يمهد الفرصة
التصارع والاختلاف الذي يؤدي إلى تمزيق الوحدة الوطنية و تزايد قوة
بسبب ظروف الصراع بالدرجة التي تمكنها من التغلب على القوى المعارضة
الصراع لصالحها وسد الطريق أمام التحول الديمقراطي وهو ما يمثل عودة
و مزيداً من الوقت الضائع خارج حركة التاريخ.